مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وواحد وعشرون

(ديسمبر 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الاوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH

العدد مائة وواحد وعشرون (ديسمبر 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. غادة فاروق
نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر
أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر
أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر
أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. حسام طلعاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس
Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا

مساعد رئيس تحرير
د/ أمل حسن
أمين المركز

المحرر الفني
أ/ مرفت حافظ
مكتب المدير

منسق إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

سكرتارية التحرير
أ/ رانيا نوار قسم النشر
أ/ شيماء بكر قسم النشر

تدقيق ومراجعة لغوية
وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجى المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg
• وسائل التواصل:
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg
جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحكّمة دوليًا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وانتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والانسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء/ محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي أثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تُقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وتُرسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يُشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص، ومقدمة للبحث؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 1؛
- مواصفات التنسيق على الترويسة (Paper) مقاس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي (الكلام) 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث : بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع : يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر من قبول المحكمين على الموقع، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشر ؛
- تُعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر عن الصفحة الواحدة للمصريين ٣٣ جنيه، وغير المصريين ١٥ دولار ؛
- رسوم التعديل عن الصفحة الواحدة 2 جنيه ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز(المقيم بمحافظة القاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج محافظة القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛ استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم على الأكثر من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة؛
- المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566) للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)

(قسم النشر merc.pub@asu.edu.eg) رُسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (121)

	عنوان البحث		الصفحة
الدراسات القانونية			
1	الضرائب في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي	حماده ممدوح معتمد	1 - 46
2	المسؤولية الموضوعية للمُنتِج عن منتجاته المعيبة	رحمة محمد رجب	47- 102
3	التحكيم في الاعتمادات المستندية	بلال صلاح عبد العليم	103 - 152
4	شروط صحة عقد الهبة بين التشريعات الوضعية والفقه الإسلامى	عبير محمد كمال	153 - 198
5	الأساس الفلسفى لمبدأ الحرية الفردية	أمير أحمد مصطفى	199 - 224
6	مفهوم ومجالات الدبلوماسية الوقائية	مصطفى سعيد عبد المقصود	225- 302
دراسات التراث والآثار والمتاحف			
7	الإدارة المتحفية لمجموعة توت عنخ آمون فى المتحف المصري بالتحرير	محمود معوض محمد	303-332
دراسات علم النفس			
8	الإتزان الانفعالي لدى طلبة المرحلة المتوسطة فى ضوء بعض المتغيرات	نور حسين عبد الجليل	333 - 364

الدراسات الثقافية			
9	تشكيل الوعي السياسي للمجتمعات الحديثة من خلال الفنون البصرية – دراسة تحليلية في تجربة جداريات أيرلندا الشمالية	محمد عبد السلام عبد الصادق	402 - 365
دراسات الاقتصاد والتنمية			
10	تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية	محمد عبد الفتاح أحمد	490 - 403
11	السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (2020–2024): تعزيز خطة العمل الوطنية وتحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة	علي دريول محمد	524 - 491
دراسات باللغات الأجنبية			
12	War Metaphors in Japanese and Arabic Breaking News Articles regarding the Coronavirus Pandemic: A Contrastive Study of the Japanese "Mainichi Newspaper" and the "Egyptian "Al-Youm 7 Newspaper	Dina Hani Yusuf	570 -525

افتتاحية العدد (121)

يُسعد مجلة بحوث الشرق الأوسط أن تُقدّم للقرّاء والباحثين عددها (121) لشهر ديسمبر 2025، والذي يأتي استمرارًا لرسالتها العلمية الرامية إلى دعم البحث الرصين، ونشر الدراسات الأصيلة التي تُسهم في تطوير المعرفة وتعزيز الفهم العميق للتحديات الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية والعالم.

يتميّز هذا العدد بتنوع محاوره وتعدّد مقارباته البحثية، حيث يتناول موضوعات معاصرة ذات أهمية متنامية، بدءًا من التحولات التقنية وتأثيراتها القانونية والفلسفية، وصولًا إلى الدراسات التراثية والنفسية والثقافية والتنموية، إضافةً إلى الأبحاث المنشورة بلغات أجنبية التي تفتح آفاقًا للتواصل العلمي الدولي وتعزيز الجسور بين الثقافات.

ويتضمن العدد مجموعة من البحوث القانونية التي تناقش قضايا حديثة ذات صلة بواقعنا المتسارع، من أبرزها دراسة حول الضرائب في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما يفرضه التطور التكنولوجي من تحديات على التشريعات الضريبية، إضافة إلى دراسة متعمقة حول المسؤولية الموضوعية للمُنتِج عن منتجاته المعيبة، وأخرى تُعالج موضوع التحكيم في الاعتمادات المستندية، فضلًا عن قراءة مقارنة لشروط صحة الهبة بين الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية، ودراسة فلسفية تتناول الحرية الفردية كأساس فكري وقانوني، إلى جانب بحث يسلّط الضوء على الدبلوماسية الوقائية كأداة بديلة لإدارة الصراعات الدولية، وفي محور التراث والآثار والمتاحف، يتضمن العدد دراسة تطبيقية حول الإدارة المتحفية لمقتنيات الملك توت عنخ آمون في المتحف المصري بالتحرير، بوصفها نموذجًا لإدارة كنوز الحضارة المصرية القديمة.

أما في مجال علم النفس، فقد تضمّن العدد بحثًا حول الاتزان الانفعالي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في ضوء مجموعة من المتغيرات المؤثرة في النمو النفسي والتربوي، وفي حقل الدراسات الثقافية، جاء بحث يُحلّل تجربة جداريات أيرلندا الشمالية باعتبارها

ممارسة فنية وسياسية ساهمت في تشكيل الوعي الجمعي خلال مراحل الصراع والتحوّل الاجتماعي.

كما يضمّ العدد محورًا حول دراسات الاقتصاد والتنمية يتناول أبرز الإشكاليات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول النامية، إضافة إلى دراسة متخصصة حول السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق وما تحمله من أبعاد استراتيجية مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية الدولية (SDGs).

ويختتم العدد بقسم الدراسات المنشورة باللغات الأجنبية من خلال بحث مقارن بعنوان استعارات الحرب في المقالات الإخبارية العاجلة في اليابانية والعربية حول جائحة فيروس كورونا: دراسة تقابلية تطبيقًا على "صحيفة ماينتشي" اليابانيةو"صحيفة اليوم السابع" المصريةوالذي يقدم قراءة لغوية ودلالية في الخطاب الإعلامي بين السياق الياباني والمصري خلال جائحة كوفيد-19.

إن هذا التنوع في الحقول الفكرية يُجسّد رؤية المجلة القائمة على الانفتاح العلمي متعدد التخصصات، ودعم إنتاج معرفة بحثية رصينة تسهم في قراءة الواقع وفهم تحوّلاته وصناعة مستقبله. ونتقدم بالشكر لجميع الباحثين والمراجعين والمحكّمين الذين أسهموا في إخراج هذا العدد، آملين أن يضيف إلى المكتبة العربية مرجعًا جديدًا يثري الحوار العلمي، ويحفّز المزيد من الدراسات المتخصصة.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الأساس الفلسفي لمبدأ الحرية الفردي

Philosophical basis for the principle of individual liberty

أمير أحمد مصطفى كمال

Amir Ahmed Mustafa Kamal

مدرس مساعد قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

Assistant lecturer, Department of Philosophy and History of Law

Faculty of Law, Ain Shams University

amir811995@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

الحرية الفردية هي ضرورة إنسانية يحتاج إليها كافة شعوب العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، إذ تعد مطلباً أساسياً لكافة الشعوب خاصةً النامية منها، وهى أولى المطالب الإنسانية التي بدأت منذ خلق الإنسان، فهي سمة أساسية لا يستغنى عنها أي إنسان، لأنها تساعده على تحقيق حاجاته دون قيداً أو إجبار، فالحرية هي شعور كامن في النفس، ناتج عن تأثره بقيم المجتمع، وعادته، وتقاليده، واعرافه، وتساعد الانسان على أن يقوم بإرادته المحضة بإختيار ما يريد وباتخاذ قرارته دون أي تدخل من شخص او طرف خارجي، كما تساعد الحرية الفرد على إطلاق قدراته الإبداعية في كافة المجالات بما ينعكس على تقدم المجتمع ورقيه.

وكان للفلسفة اليونانية باعاً كبيراً في تطور مفهوم الحرية الفردية، حيث أثرت الأفكار الفلسفية لليونانيين القدماء، مثل السفسطائيون وسقراط وغيرهم من الفلاسفة، بشكل كبير على مفهوم الحرية الفردية وكانت التجربة الاثينية خير مثال على النظام الديمقراطي الذي يدعم الحرية الفردية.

وفيما يتعلق بكيفية حل الصراع بين السلطة والحرية، ونظام الحكم الأفضل للحرية والذي يكون بمثابة بيئة خصبة تنمو وتزدهر فيه الحرية، فيرى الباحث أن الصراع بين السلطة والحرية هو صراع أزلي، لا يمكن حله بشكل نهائي، الا انه يمكن الحد من أثاره السلبية عن طريق تحقيق التوازن بين السلطة والحرية، ويكون ذلك عن طريق تقيدهما، حيث يجب أن تكون الحرية الفردية مقيدة بقوانين تحمي حقوق الآخرين، كما تخضع السلطة للمساءلة والرقابة.

أمير أحمد مصطفى

Summary:
Individual freedom is a human necessity that all peoples of the world need, whether developed or developing, as it is a basic requirement for all peoples, especially developing ones, and it is the first human demand that began since the creation of man. It is a basic characteristic that no human being can do without, because it helps him achieve his needs. Without restriction or coercion, Freedom is a feeling latent in the soul, resulting from being influenced by society's values, customs, traditions, and customs. It helps a person to choose what he wants of his own free will and make his decisions without any interference from a person or external party. Freedom also helps the individual unleash his creative abilities in all aspects of life. Areas that reflect on the progress and advancement of society.
Greek philosophy had a major role in the development of the concept of individual freedom, as the philosophical ideas of the ancient Greeks, such as the Sophists, Socrates, and other philosophers, greatly influenced the concept of individual freedom, and the Athenian experience was the best example of a democratic system that supports individual freedom.

مقدمة

الحرية الفردية هي حق كل إنسان في اتخاذ قراراته الخاصة وعيش حياته كما يشاء، طالما لا يتعارض ذلك مع حقوق وحريات الآخرين. كما تعد الحرية الفردية ركيزة أساسية في المجتمعات الديمقراطية. وتؤدي الحرية الى تمتع الفرد بكل حق إنساني سوغه العقل، وقضى به الشرع، ولا يستطيع الفرد ان يعيش بدون الحرية، إذ بها يتخلص الفرد من قيود الحجر عليه، وإذا حرم منها الفرد فقد سُلبت إرادته وفُقدت إنسانيته وعُدمت أدميته، ومن ثم إذا حجبت عن مخلوق بذل حياته من اجلها، لأنها هي هدفه الذي ينشده وامنيته التي يطلبها..

إن مبدأ الحرية الفردية هو مبدأ سياسي يرجع اساسه الفلسفي الى فلاسفة اليونان القدامى، فقد نشأت الفلسفة السياسية لأول مره من خلال الحياة السياسية التي وجدت عند اليونان.، وجدير بالذكر أنه ليس من المبالغة القول بأن الفلسفة اليونانية لها اليد العليا في تاريخ الفكر الفلسفي، وإذا رجع الباحث بالفلسفة خطوة بعد خطوة حتى يصل الى مهدها في بلاد اليونان لن يشعر خلال البحث بحلقه مفقودة او غامضه..

وفى إطار البحث عن أصول نشأة مبدأ الحرية الفردية فلسفياً، فإنه ينبغي الرجوع الى عصر السفسطائيين وسقراط أولئك الذين قدموا بذور الفلسفة الكلاسيكية، والتي أخذ بها من بعدهم افلاطون، وارسطو، والرواقيون، والعصور الوسطى حتى القرن السابع عشر، اما الفلسفة السياسية الحديثة فقد نشأت من نقد المبادئ التي وضعها قدماء اليونان واصبحت نواة الفلسفة السياسية الكلاسيكية، وينقسم هذا المبحث الى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: مبدأ الحرية الفردية عند السفسطائيين.

المطلب الثاني: مبدأ الحرية الفردية عند سقراط.

أمير أحمد مصطفى

المطلب الاول

الفكر السفسطائي.

تمهيد:

ظهر السفسطائيون في القرن الخامس قبل الميلاد، ويعتبر السفسطائيين هم اول من أسسوا علم الفلسفة في اليونان، هم طائفه من المعلمين المتجولين محترفين في فنون الخطابة والبيان والمحاججة وكانت مهمتهم هي تعليم فنون إقناع الآخرين بوجهة نظر معينة وكيفية الدفاع عن الرأي ودحض آراء الخصم وذلك من خلال اصطناع الحجج، ولم يكن همهم في الأساس تأييد عقيدة معينة أو مذهب معين، بل ما يعنيهم هو توفير منهج للمحاججة واصطناع الأدلة والبراهين بغض النظر عن الهدف الذي يراد الوصول إليه من اصطناع الدليل، وقد أخذوا على عاتقهم تعليم الشباب الاثينى كيفية ممارسة السياسة، حيث كانت السياسة والاشتغال بها أكبر شاغل لعقل اليونان في ذلك الوقت، وكان الطموح لشغل منصب سياسي كبير مستولياً على أذهان كثيرين، وكان السفسطائيون يتعيشون مما يعود عليهم من تلاميذهم خاصة الاثرياء منهم..

ولقد تميز السفسطائيون بتنوع الثقافة لديهم فمنهم الرومانسيون والتاريخيون والروحانيون والمتخصصون في علم وظائف الاعضاء، وكان أكثرهم من الخطباء؛ لان الخطابة كانت مأرب السياسي الناشئ، وأغلبهم كانوا أصحاب اراء في الاخلاق والسياسة؛ لان هذه الاشياء كانت موضع اهتمام كل انسان. ويعتبر السفسطائيون هم اول المعلمين المحترفين في اليونان، فعندما يذهب الفرد إليهم لكي يتعلم فكأنه كان يذهب الى الجامعة نظراً لتنوع الثقافة لديهم، وكانت هذه الجامعة تعدهم لان يكونوا من الساسة، وكانوا يتعلمون الادب الإنساني وكل ما يتعلق بالطبيعة البشرية..

ويعتبر من أهم الفلاسفة السفسطائيين (بروتاجوراس، جورجياس، بروديكس، هبياس، تراسيماخوس).، وتجدر الإشارة الى أن هؤلاء الفلاسفة كانوا أجانب عن أثينا، فلقد جاءوا جميعاً الى أثينا لأنها أصبحت بفضل الامبراطورية الاثينية مركزاً للنشاط الفكري في اليونان، الا انهم كانوا مثلهم مثل باقي الاجانب يتمتعون بنصيباً من المساواة الاجتماعية، ولكنهم كانوا محرومين من الحقوق السياسية التي كانت تقتصر على المواطنين فقط.

الفرع الاول

العدالة في الفكر السفسطائي

يرتبط مفهوم العدالة في عموميته بمجموع القواعد القانونية، والقيم الأخلاقية التي يعتمدها مجتمع ما، في تنظيم العلاقات بين الأفراد. وإذا كانت العدالة تعد توزيع معين للحقوق، فهي في ذات الوقت تعد أيضاً مثال أخلاقي كوني يسعى الجميع للوصول إليه بدرجات مختلفة. كما أنها في وجهها المثالي تخلص الفرد والجماعة من نزواتهما الإنسانية وتدفعهما إلى الاعتدال في أفعالهما واحترام القوانين وحقوق الآخرين. وعلى العكس من ذلك ذهب السفسطائيون الى ان العدالة تعد أمراً نسبياً متغيراً ولا تضمن مدلول موضوعي ثابت، حيث ذهبوا إلى أن ما هو صالح المجتمع من الناحية الأخلاقية، يُعد في نفس الوقت عدلا، وبالتالي فالقانون الإنساني الصادر عن المدينة هو الذي يحدد ما هو عادل وما هو غير عادل..

وينطلق تراسيماخوس في تعريفه للعدالة باعتبارها تحقيق مصالح الأقوى، ويتجلى ذلك بوضوح في قوله: "العدالة ليست إلا صالح الأقوى"، ويقدم أنواعا من الحكم لتدعيم موقفه: فهناك الحكومة الملكية والديمقراطية والأرستقراطية. والعنصر الأقوى هو الحاكم دائما، فالعدل هو الذي ينفع القوى والسلطة أين كانت هي التي تأخذ على عاتقها

سن القوانين والتشريعات التي تحقق مصالحها، فالحكومة الديمقراطية تضع قوانين ديمقراطية، وكذلك الملكية تضع قوانين تدعم النظام الملكي وهكذا الحال في الأنواع الأخرى.. ويرى تراسيماخوس أنه من العدل أن تطيع الرعية حاكمها، بينما يرى أن الظلم يجب أن يكون سمة أساسية عند الحكام، وذلك لأن العدالة هي تحقيق مصلحة الحاكم والأقوى على حساب الرعية التي يجب عليها الطاعة.. ويقارن تراسيماخوس بين العادل والظالم، ويرى بأن الظالم يكون دائما هو الرابح، وأن العادل حتما يكون خاسرا، كما أن الظالم يحقق سعادته على حساب الآخرين، عكس العادل. ومن هنا فسمة العدالة حسب تراسيماخوس هي الظلم والجور، واستعباد الرعية. والحاكم رغم ظلمه يكون في كفة القوة، بحيث لا يجرؤ أحد على معاقبته، بل إن من يخالف قوانين التي يضعها الأقوى وتكون لصالحه هو الذي يعاقب. وبما أن العدالة هي لصالح الأقوى، والظلم ينفع صاحبه، ويخدم مصالحه، فالعدالة إذن هي نفع القوي، فحياة الظالم أكثر غنما من حياة العادل، حيث يسعى الظالم دائما إلى أن يكون لديه أكثر مما لغيره. بخلاف العادل الذي لا يريد أكثر مما لدى مثيله..

كما أكد بروتاجوراس أيضاً على نسبية العدالة من قاعدة أساسية مؤداها أن الانسان هو مقياس كل شيء، فهو مقياس الخير والشر، والصدق والكذب، والعدل والظلم.، وطالما ان الانسان هو المقياس الأساسي لكل شيء، تصبح بذلك المبادئ الأخلاقية أمراً نسبياً، فما يراه أحد الاشخاص انه حقاً يعتبر حقاً بالنسبة له فقط ولا يتعداه، ومن ثم قد لا يكون حقاً بالنسبة لأشخاص اخرين.

وبالنظر التصور الذي جاء به تراسيماخوس والذي ينادى بمصلحة الأقوى، مهملا بذلك فئة تمثل الأغلبية وهي الرعية، والعدالة بالنسبة له تتمثل في احترام الناس للقوانين التي تسنها الحكومات، وتسمى هذه النظرية بنظرية الحق للأقوى، والتي قال

بها جورجياس، الا أن الطبيعة والتاريخ لا يتفقان مع هذا الرأي الذي يخلو من الجوانب المهمة في بناء نظرية للعدالة.. كما أن قاعدة الانسان هو مقياس كل شيء لا يمكن إعتبارها مقياساً بالمعنى العلمى الدقيق، وذلك نظراً لعموميتها التي تفقدها قيمتها، نظراً لاختلاف طبيعة البشر..

ولقد أدت نسبية العدالة عند السفسطائيين الى إنتشار التشكيك فى قيم المجتمع ومبادئه الراسخة، كما ادت تلك النسبية الى زعزعة الثقة في مبادئ العدالة والفضيلة داخل المجتمع. الامر الذي جعل تلك القاعدة السفسطائية محل انتقاد واسع، نظرا لان الاخذ بالرأي السابق يؤدى الى عدم الاعتراف بالقواعد القانونية التي من أهم وظائفها حماية القيم الاخلاقية في المجتمع. ويستتبع ذلك إثارة الفوضى والبلبه داخل المجتمع، بالإضافة الى عدم إحترام حرية الاخرين.. ونظراً لهذ الانتقاد حاول بعض السفسطائيون التخفيف من غلواء تلك الآراء المتشددة، وبناء على ذلك استقروا على ان من ضمن وظائف القانون حماية القيم الاخلاقية داخل المجتمع، الا ان القانون لا يقف دوره عند هذا الحد من حماية ما هو قائم من تلك القيم، بل يتخطاه الى خلق قيم أخلاقية جديدة.

الفرع الثاني

الحرية الفردية في ظل الفلسفة السفسطائية

لم يكن السفسطائيون أصحاب مدرسة فلسفية كالفيثاغوريين لها أراء خاصة تربطها عقيدة فلسفية، إنما قامت فلسفتهم على عدة مبادئ.. ولقد جاء الفكر السفسطائي مؤكداً على احترام الحرية الشخصية على اساس النزعة الفردية التي لا ترى في الوجود إلا الانسان الفرد المستقل وامتد السفسطائيون بهذه الحرية إلى الدين والسياسة والفنون والأخلاق، وجعلوها حرية قائمة على العقل الإنساني، وبذلك انتقل التفكير اليوناني من

الموضوعية التي تأسست على البحث في الطبيعة الى الذاتية التي ارتكزت على الانسان الفرد..

أولاً: التأكيد على الفردية:

الدولة طبقاً للفكر السفسطائي تقوم على تعاقد الافراد واتفاقهم، ولقد أكد السفسطائيون على حرية الفرد وتأكيد حقوقه إزاء الدولة.، وكان الانسان الفرد هو نقطة البداية في فلسفتهم السياسية، حيث جاءت السفسطائية كتعبير قوى عن النزعة الفردية والتي كانت آخذة في الانتشار آنذال، وتأكيداً قوياً على الحرية الإنسانية، التي يوظف فيها الانسان كل قواه ومهاراته لتحقيق نجاحه في هذه الحياة.، لذلك طالبت السفسطائية بتوفير الحرية لإرادة الذات الفردية من أجل إصلاح الحياة البشرية والقضاء على الظلم والجور وكل صور استغلال البشر القديمة الدينية والطبيعية والفكرية والسياسية. حيث تبرز العقلانية مع الفردية وتكون واضحة ناصعة، ومع بروز العقلانية تتحقق الحرية والاستقلال. كما نادت السفسطائية بأن حياة الإنسان ملك خاص به يفعل بها ما يشاء. وأن أفكاره ومعرفته ومعتقداته ورغباته كلها ملك له أيضا، وبإمكانه ألا يعترف بأي سلطة أخرى، ولا بمعيار أخر لسلوكه. والتمتع بهذه الأشياء المتاحة أمامنا هو الاستغلال الأمثل للحياة، فالإنسان في نظرهم هو محور الاشياء ومقياسها الأساسي: فهو معيار كل شيء..

ثانياً: التأكيد على حرية الرأي والمشاركة السياسية:

اهتم السفسطائيون بإعداد النشء وبتعليمهم فن السياسة لكي يكون ذا عون علمي في ميدان السياسة ولكي يكونوا من الساسة.، ومن هذا المنطلق فقد ساهموا في دعم وإثراء حرية الرأي والمناقشة، حيث كان أكثرهم من الخطباء؛ لان الخطابة كانت مأرب

السياسي الناشئ، وكان لهم اراء في الاخلاق والسياسة، ومن ثم كان لهم أثر كبير في تحرير الفكر القديم بما أثاروه من موضوعات إنسانية وخطابية..

وفى ضوء ذلك امن السفسطائيون بأن كل فرد يمكنه أن يعمل في السياسة عن طريق الجدل والمنطق، فالعمل السياسي ليس حكراً على أحد، بل يمكن ممارسته عن طريق دراسة المنطق وفن السياسة، كما يرون ان الحكم يمكن ان يكون مأرباً لأي فرد يمكن الوصول اليه طالما كان ذلك الفرد ممن تعلموا الجدل والمنطق وفن السياسة..

وبناء على ما سبق يرى السفسطائيون ان القانون الوضعي يجب أن يُولد على يد الأغلبية؛ فحيث أن المواطن في المدينة يعجز بمفرده عن إدراك ما هو صالح للمجتمع، فإن مثل هذا القرار يجب اتخاذه بإشتراك جميع المواطنين. وعلى الجميع، بما فيهم الأقلية، أن يحترموا تلك الإرادة المشتركة، فالسلطة التي تمثل أغلبية المجتمع تعد هي بذاتها مصدر الأخلاق والقانون لهذا المجتمع؛ حيث إن ما هو أخلاقي للفرد سيكون بذاته عدلا وصالحا للمجتمع ويتحول الى قانون بالإرادة الشعبية..

ثالثاً: التأكيد على إحترام الحرية الشخصية ورفض الرق:

لقد قام الفكر السفسطائي على أساس إحترام الحرية الشخصية وإنكار الفوارق الاجتماعية القائمة على اساس المولد بالنسبة للرقيق وقد أكد على ذلك يوريبيدس Euripides والذي قال "الرجل الامين هو رجل الطبيعة النبيل" كما قال ان كل انسان يحمل روحاً سليمه، فليس هناك فرق بين إنسان حر واخر عبد فكلاً منهما يحمل ذات الروح.. كما أكد على ذلك الخطيب ألقيداماس Alcidamas فى قوله بأن الله قد خلق جميع الناس أحراراً ولم تجعل الطبيعة أي فرد منهم عبداً.، ومن ثم طالبوا بإلغاء قانون الرق، طالما أن الطبيعة قد خلقت الناس متساوين.

ومما سبق يتضح ان السفسطائيون قد ركزوا في فلسفتهم السياسية على الفرد، فكانوا اول من اهتموا بالفرد واهميته السياسية في تاريخ الفلسفة السياسية، وهم أصل كل الآراء التي تنادى بالحرية الفردية، كما نادوا بالحرية الشخصية وإحترام الفرد وإنسانيته وقد رفضوا الرق وطالبوا بالمساواة بين جميع الافراد لان أصلهم واحد، وان كان صولون قد رفض الرق وطالب بذلك قبل السفسطائيين الا ان السفسطائيين كانوا يعيشون في عصر الطبقية المتطرفة في اثينا _حيث إتجه كبار فلاسفة هذا العصر (سقراط_ افلاطون_ ارسطو) الى خلاف ذلك وذهبوا الى أن نظام الرق يعد نظاماً طبيعياً_، أيضاً إعتبر السفسطائيون أن الحرية تعد ثمرة انتصار الشخصية الفردية، فاعتبروها سابقة على تكوين المجتمع السياسي ومن ثم من شأنها تقييد السلطة. ومن ثم لم يعد ممكنا للفكر اليوناني من بعدهم أن يتجاهل الفرد كما كان.

المطلب الاول

سقراط.

حياته وافكاره:

عاش سقراط شبابه في عصر بركليس، وكان عصر بركليس فترة ازدهار لأثينا حيث شهدت قمة مجدها سياسياً واقتصاديا وادبياً..وبالرغم من عدم وجود كتابات لسقراط الا انه من الضروري عرض موقفه من الحرية والديمقراطية، نظراً لقوة تأثيره على الفلسفة اليونانية والتي جعلت اسمه يشطر تلك الفلسفة الى شطرين؛ ما قبله وما بعده.، وقد وصف "شيشرون" فضل سقراط على الفكر اليوناني "قبل سقراط كانت الفلسفة تعلم معرفة الاعداد ومبادئ الحركة ومصادر النشوء والفساد لكل الكائنات، وكانت تعنى بالبحث في العظم وفى الابعاد وفى دورات النجوم واخيرا في الاشياء السماوية. فكان سقراط اول من انزل الفلسفة من السماء، وادخلها ليس في المدن فقط، بل في المنازل، واجبرها ان تنظم الحياة الإنسانية والعادات والوان الخير والشر"..

تميز سقراط بذكاءه الشديد وببساطته في العيش وقد ساهم مساهمه كامله في الواجبات المدنية العادية، كما شغل مناصب عامه وعندما بلغ سن الخامسة والستين كان عضواً في المجلس.

ويعد سقراط هو مؤسس المذهب المثالي، وقد ذهب الى ان الأصل في المعرفة هو العقل وليس الحس _بخلاف الفكر السفسطائي الذى يرى أن الحس هو سبيل المعرفة_، حيث كان يرى أن الحواس تختلف باختلاف الأفراد، بل وبإختلاف الظروف والأحوال لدى كل فرد، أما العقل فهو عام في الناس جميعا، ولا يكفى لمعرفة شيء أن نقتصر على وجوده الجزئي المحسوس المتغير، بل يلزم الوصول إلى وجوده العقلي الثابت أي ماهيته، وكان يرى أن لكل شيء طبيعة أو ماهية هي حقيقته والتي يكتشفها

العقل، وانتهى سقراط إلى أن غاية العلم تكمن في إدراك الماهيات، وكان يستعين في ذلك بالاستقراء، ويتدرج من الجزئيات إلى الماهية المشتركة بينهما، فإدراك الماهيات هو غاية العلم، وكان يرى أن السبيل إلى ذلك معرفة العناصر الأساسية المكونة للشيء عن طريق كشف وجمع الجزئيات والقيام بعملية استقرائها، ومن ذلك أيضا القيم المختلفة كالفضيلة والرذيلة والعدل والظلم والخير والشر والشجاعة والجبن..

الفرع الاول

معارضة الحكم الديمقراطي عند سقراط

وأثره على الحرية الفردية

كان سقراط من رافضي نظام الحكم الديمقراطي، وينتقد ما يقوم به من مساواة مسرفة وقوة العدد وانتخاب بالقرعة، ومن ثم كان سقراط معارضا لطبيعة الروح اليونانية، إذ كانت الحياة اليونانية تدع الناس أن يأخذوا بعضهم جميعاً من السياسة والانتخاب العام، لأنها كانت تطالب بالديمقراطية. ويرى سقراط انه من الغريب اعطاء الحكم لفئه من الافراد ليس لديهم خبرة او معرفه، فمن السخف ان يتم تييعن الحكام بالقرعة، بينما لم نجد انسانا يقبل ان يعمل لديه ملاح او نجار او عازف تم اختياره بالقرعة، علما بأن الضرر الذي ينجم عن سوء اختيار هؤلاء اقل كثيرا من الضرر الذي ينشأ من أخطاء سياسة الدولة اذ يرى ان القرعة تترك مسألة الكفاءة للصدفة.، لذلك عارض سقراط بشدة سياسة الديمقراطية التي اعطت لكل فرد من الأفراد الحرية في الحديث عن كل شيء، فصار في استطاعة المواطن الأثيني أن يعطي رأيه ويناقش ادق موضوعات السياسة والأخلاق والعقائد، وان الديمقراطية قضت على سقراط لأنه طالب بالقضاء على الديمقراطية فصراعه معها كان صراعاً لا ينتهي الا بالموت..

وكان سقراط ينادى بمبدأ سيادة المعرفة، وهو ما جعله يطالب بأرستقراطية العقلاء أي حكم الفلاسفة، حيث يرى سقراط ان الحكم فن ويجب على الحاكم ان يتعلمه بعمق.، ويرى سقراط ضرورة عدم تقييد الحاكم المستنير بأي قيد، إذ ان الفيلسوف هو أقدر الافراد على اتقان هذا الفن، ويستطيع ايجاد حلول لكافة المشاكل والمعوقات، لذلك اعطى للحاكم الفيلسوف سلطات مطلقه فلا يتقيد بأي قانون، لأنه قادر على ايجاد الحل الامثل للمعوقات مستنداً الى فنه ومعرفته..

وموقف سقراط هذا من الحكم المطلق يتعارض مع موقفه من مبدأ سيادة القانون الذي كان ينادى به ويشجع الافراد على ضرورة احترامه؛ حيث كان سقراط يحترم فكرة القانون ويقدسها، ويرى أن القوانين سواء كانت قوانين مكتوبة وضعها البشر لتحقيق السلام والسعادة في المدينة أو كانت قوانين غير مكتوبة مستمدة من إرادة الالهة فهي حقائق ثابتة متوارثة ينبغي المحافظة عليها من أي تغيير أو تبديل، إذ ان القانون عنده يعد رمزاً للعقل ينبغي أن يسود وينظم الفوضى وطاعته واجبه، ومن ثم فمن العدل عدم مخالفة قوانين المدينة المكتوبة لان الثورة عليها تؤدى الى تحطيم كيان المدينة وانهيار قيمها المتوارثة..وبناء على ما سبق كيف يلتزم الافراد بالقانون وحاكمهم لا يلتزم به حتى وان كان من الفلاسفة، وهو الامر الذي قد يؤدى الى إختراق النظام القانوني الذي ما وجد الا لفرض النظام على الحاكم والمحكوم في ذات الوقت.

الفرع الثاني

العدالة والحرية في فلسفة سقراط

لقد ربط سقراط الحرية بالمعرفة والأخلاق، معتقدًا أن الإنسان الحر هو الذي يسعى جاهدًا لفهم العالم من حوله واتخاذ القرارات القائمة على المعرفة وليس الجهل. ويرتبط مفهوم الحرية عند سقراط بالعدالة، حيث ان الحرية عند سقراط تعني الفضيلة،

وهي حالة من الكمال الأخلاقي، كما تقوم العدالة عند سقراط على قواعد ثابتة لا تتأثر بتبدل الزمان أو المكان، ولم يجعل لها مقياسا خارجيا، سواء كان إلهيا أو عادات وتقاليد أو أي سلطة اجتماعية، وإنما دافع عن المعيار الموضوعي لتلك العدالة..

ويؤكد سقراط على وجود قانون طبيعي (عدل طبيعي) ممثلا في قواعد مثالية للعدل يدركها الإنسان بعقله، وهي قواعد إلهية المصدر رسمتها الالهة في قلوب البشر، ويرى أن تلك القواعد لابد أن تكون أساساً ومرجعاً للقوانين الوضعية، إلا أنه يؤكد على وجوب احترام القانون الوضعي، بصرف النظر عن مدى اتفاقه مع تلك القواعد المثالية (العدل الطبيعي).، حيث أقر سقراط بوجود مصدرين للعدالة يتمثلان في القوانين الإلهية وتشريعات الوضعية واوجب على الافراد ضرورة احترام القانون الوضعي حتى ولو كان ظالماً.. ومما يؤكد ذلك احترامه لحكم اعدامه بالرغم من ايمانه بعدم عدالته..

وكان هدف سقراط من وراء احترام تشريعات الدولة هو إعلاء كلمة النظام والسلطة، ووضع حد للفوضى التي كانت منتشرة في عصره، ولو كان ذلك على حساب مذهبه العقلي المثالي في القانون، معارضا في ذلك آراء السفسطائيين التي كانت تحض على عدم احترام القانون ومعارضته للطبيعة، ومدللا على أن المثل الأعلى وحده لا يكفي، وإنما لابد من مراعاة ظروف الواقع واعتبارات الملاءمة..

كما رفض سقراط المفاهيم التي طرحها السفسطائيون والتي جعلت العدالة امراً نسبياً يتغير بتغير الاشخاص ويتأثر بتبدل الزمان أو المكان، لأن تلك النسبية تؤدى الى زعزعة الثقة في مبادئ العدالة والفضيلة داخل المجتمع، كما رفض ايضاً النظرية التي تنتهى الى أن العدل هو ما تفرضه إرادة الاقوى والمنتصر، وبالتالي فالمخلوقات الضعيفة تخضع للأقوى وتنقاد له؛ ومن ثم يكون من العدل أن يسعى الأقوى لإنماء سلطانه وتكريس مصلحته.، فالعدالة عند سقراط هي قاعدة أخلاقية ثابته من الدرجة

الاولى، لا تتوقف على ارادة الاقوى، كما لا تتوقف أيضاً على القانون، فالقانون الوضعي هو الذى لابد ان تكون غايته تحقيق العدالة.

ومما سبق يتبين انه بالرغم من سمو مبادئ العدالة والقواعد الأخلاقية عند سقراط على القواعد القانونية الوضعية الا انه لم ينصح أبداً تلاميذه بأن يتعدوا على تلك القواعد القانونية حتى ولو جافت العدالة، فرغم ايمانه الشديد بأن حكم الاعدام الذي حُكم عليه به غير عادل الا انه لم ينكر ذلك الحكم ولم يعترض عليه.

ولقد تعددت مواقف سقراط التي تدعو الى تحقيق العدالة وإحترام حرية الأفراد، فعندما كان رئيسا للجمعية الشعبية لم يخضع لأمر الحكام حين كلفوه بمحاكمة تسعة من قواد حملة الأرجينوساى البحرية سنة 405 ق م، بسبب عدم إنقاذهم للجنود الغرقى، ولما كان الحكم بالإعدام يخالف القانون والعدالة، فإن سقراط وحده من بين كافة أعضاء اللجنة قد رفض الموافقة على عرض مثل هذا التصويت غير الدستوري على الجمعية.. كما رفض سقراط أيضاً إلقاء القبض على أحد المواطنين والذي كان "الطغاة الثلاثون" _عندما كانوا يمارسون حكماً إرهابياً في اثينا_ قد أهدروا دمه حيث إعتبر سقراط ان هذا الامر غير قانوني..

وكان سقراط داعماً لحرية الرأي ومشجعاً الافراد على عدم الخوف أو الخجل من مخاطبة الجمهور والتعبير عن أراءهم بحرية وكان سقراط نفسه خير مثال لذلك، حيث كان يتكلم بحرية امام الجميع على الطريقة التي أحبها اليونان دون أن يأبه في حديثه بالأشخاص.. كما أكد على ذلك بنصيحته لأحد أصدقائه بالعمل السياسي بعدم الخوف من مخاطبة الجمهور بقوله "إنك لا ترهب مخاطبة أكثر الناس ذكاء ومقدرة، وها أنت تخجل من مخاطبة جمهور من التافهين والبلهاء"..

ويتضح مما سبق ان سقراط كان داعماً للحرية الفردية والمساواة بين الافراد، وكان يؤمن بالعدالة ويرى انها فضيلة تعلو كافة الفضائل، وقد إرتبطت الحرية الفردية عنده بالعدالة ارتباطاً وثيقاً، إذ لم تكن الحرية عند سقراط مجرد غياب القيود، بل كانت حالة من الكمال الأخلاقي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعدالة. وأنه رغم اعتراضه على الحكم الديمقراطي، الا ان ذلك الاعتراض كان على شكل واجراءات الديمقراطية وليس مبادئها، حيث كان معترضاً على إعطاء الحكم الى افراد ليس لديهم خبرة أو معرفة بفن الحكم، ولذلك يرى ضرورة إعطاء الحكم لأهل الخبرة من الفلاسفة الذين لديهم فن الحكم، فالمتمعن في فلسفة سقراط يجد أنه كان مؤيداً لمبادئ الديمقراطية وان إعتراضه كان مقصوراً على الشكل والاجراءات التي يتبعها النظام الديمقراطي.

الخاتمة

من خلال استعراضنا للأساس الفلسفي لمبدأ الحرية الفردية، تبين أن الحرية كفكرة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني، حيث تعددت صور وتطبيقات الحرية الفردية في الفلسفات القديمة، الا ان مفهوم الحرية الفردية قديماً يختلف عن مفهومها المعاصر، حيث يختلف مفهوم الحرية الفردية باختلاف الزمان والمكان، ويرجع ذلك الى تأثره بالعادات والتقاليد والقيم السائدة داخل المجتمع والتي تلعب دورًا كبيرًا في تحديد مفهوم الحرية الفردية.

وكان للفلسفة اليونانية باعاً كبيراً في تطور مفهوم الحرية الفردية، حيث أثرت الأفكار الفلسفية لليونانيين القدماء بشكل كبير على مفهوم الحرية الفردية وكانت التجربة الاثينية خير مثال على النظام الديمقراطي الذي يدعم الحرية الفردية، ومن خلال هذا البحث توصل الباحث الى عدة نتائج وتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1) ان مفهوم الحرية يعد مفهوما نسبياً يتغير بتغير الزمان والمكان. وقد أدى تعدد مفاهيم وأوصاف الحرية الى عدم الوصول الى اتفاق على معنى موحد له.
2) تتأثر ممارسة الحريات الفردية في كافة المجتمعات بالعادات والتقاليد الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية داخل في المجتمع.
3) ان اختلاف مفهوم الحرية الفردية بين الماضي والحاضر لا يعني بالضرورة ان المجتمعات القديمة لم تكن تعرف مفهوم الحرية الفردية، حيث تعددت أشكال الحرية قديما ولم تكن محصورة في شكل واحد، بل اختلفت بإختلاف المجتمعات والثقافات.

4) لا يمكن حل مشكلة الصراع بين السلطة والحرية بشكل نهائي، حيث إن الصراع بينهما صراع أبدي. الا انه يمكن الحد من أثاره عن طريق التوازن بينهما من خلال تقيدهما، إذ يجب أن تكون الحرية مقيدة بقوانين تمنع إطلاقها، وأن تكون السلطة خاضعة للرقابة والمساءلة..
5) هناك ارتباط وثيق بين مبدأ الحرية الفردية والوعي العام للأفراد، فالحرية لا تزدهر في أي مجتمع الا من خلال رفع مستوى الوعي لدى الأفراد وتعزيز سيادة القانون، فمتى بلغ الافراد مستوى معين من الوعي الاجتماعي والسياسي يمكّنهم من الاشتراك بفاعلية في سياسة الدولة تمكنوا من الحصول على حريتهم.
6) ان حرية المشاركة السياسية تعد وسيلة هامة لتمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الفردية كلما قيدت من جانب السلطة.

ثانياً: التوصيات:

1_ أوصي بتعليم الحقوق والواجبات السياسية في مرحلة التعليم الاساسي:

أن دراسة الحقوق والواجبات السياسية امر غاية في الأهمية، اذ ان تعلم الافراد كيفية ممارسة حقوقهم وواجباتهم السياسية يجعل منهم اشخاص قادرين على ممارسة تلك الحقوق والواجبات بشكل مسؤول وفعال.

ونرى ان التعليم لابد ان يكون على مراحل؛ اذ يكون قاصراً في مرحلة التعليم الأساسية على كيفية الاختيار السليم للمرشحين سواء في الانتخابات الرئاسية او البرلمانية او غيرها من الانتخابات، كما يعلمهم اهمية المشاركة السياسي الفعالة للنهوض بالدولة والصالح العام، وكذلك امكانية النظر الى سوابق المرشحين وبرامجهم الانتخابية ومدى مشاركتهم السابقة في الحياة العامة بما يحقق الصالح العام.

كما يمتد تعليم الحقوق والواجبات السياسية الى مرحله اخرى أكثر تعمقاً في كافة الجامعات والمعاهد العليا، حيث تكون مرحله متطورة من التدريب على المشاركة السياسية الفعالة، اذ يتمخض عنها رجالاً بلغوا من الحكمة والحنكة السياسية حداً يجعلهم قادرين على المشاركة السياسية الفعالة والمسؤولة؛ وتكون بذلك الحرية السياسية سبباً في النهوض بالمجتمع وتحقيق الصالح العام.

2_ أوصي مؤسسات الدولة برفع الوعي السياسي لدى المواطنين والفئات غير المتعلمة، والتوعية بأهمية الحرية الفردية وحقوق الانسان.

أ_ رفع الوعي السياسي لدى الفئات المتعلمة: عن طريق وضع الخطط اللازمة لتعديل المناهج التعليمية والبرامج التدريبية بإدخال مفاهيم حقوق الفرد وحرياته الأساسية، والمشاركة السياسية الفعالة ضمن المصفوفة التعليمية بالتدرج المناسب للمراحل العمرية والتعليمية بما يكفل تنشئة سوية للأجيال الجديدة، أيضاً إدراج مناهج حقوق الانسان في كافة الكليات والمعاهد الجامعية نفاذاً للدستور، ولنشر الوعي السياسي بين المواطنين.

ب_ رفع الوعي السياسي لدى الفئات غير المتعلمة: ويمكن رفع الوعي السياسي لدى الفئات غير المتعلمة من خلال العديد من الخطوات.

3_ أوصي بقصر المشاركة السياسية على فئة المتعلمين بشكل تدريجي:

لابد من قصر المشاركة السياسية على فئة المتعلمين، وذلك لكي تكون مباشرة الحقوق السياسية للمواطنين املا فى النهوض بالمجتمع وليس انحطاطه وتراجعه. وحتى لا يوضع الامر فى ايد طائشة جاهلة تسير بسفينة الدولة فى بحر متلاطم الموج وينهار النظام الديمقراطي.

الهوامش

1) د. إسماعيل إبراهيم البدوي، الحريات العامة والحقوق الفردية في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1 سنة 2016، ص7.
2) د. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس، ط5، 1995، ص5
3) د. احمد امين ود. ذكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مطبعة دار الكتب المصرية، ط2، 1935، ص15 وما بعدها، د. حسن على الذنون، فلسفة القانون، مطبعة العافي، بغداد، ط1 1975، ص27، د. طه عوض غازي، د. احمد على ديهوم، دروس فى فلسفة القانون الطبيعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2022، ص28
4) ومصطلح سفسطائي يعنى معلم الحكمة، فهو فى أصله مصطلح مركب من كلمة سوفيا Sophia وتعني الحكمة وكلمة سوفوس Sophos وتعني معلم. د. طه عوض غازى، محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، د ن، د ت، ص158
5) د. احمد امين ود. ذكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص93 وما بعدها، د. طه عوض غازى، محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص158
6) ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس إسكندر، مراجعة د. محمد سليم سالم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة, 1966، ص112
7) بروتاجوراس (500–430 ق.م): جاء من مدينة ابديرا الى أثينا ويعد من أشهر الفلاسفة السفسطائيين فقد كان فليسوفاً أخلاقياً وسياسياً، وكان اسلوبه يتميز بالمنطق، فكان اول يونانى يعلم فن الجدل.
8) جورجياس: جاء من مدينة ليونتينى فى صقلية الى أثينا بعد بروتاجوراس 427 ق.م وكان معلماً للخطابة، وكان له عظيم الاثر فى تقدم الاسلوب، الا انه كان يختلف عن بروتاجوراس

فى انه لم يشغل نفسه بالفلسفه الاخلاقيه والسياسية، ولقد هاجم الفلسفة الطبيعية ونادى بأن دراسة الانسان هي الطريقة السليمة لدراسة البشرية.

9) بروديكس: جاء من جزيرة كسيوس الى اثينا، كان واعظاً اخلاقياً وإشتهر فى سجل التاريخ القديم بأدائه لواجباته المدنيه، وكان يهتم إهتماماً خاصاً بالتمييز بين المترادفات.

10) هبياس: جاء من مدينة إليس الى اثينا، وكان يتميز بتنوع ثقافته حيث تسلق ذروة التنوع السفسطائى، فقد كان شاعراً وعالماً بالرياضيات وملماً بعلم الاخلاق كما كان موسيقياً ومؤرخا وسياسياً وكاتباً، فقد كان يدعى العلم بكل شئ.

11) ولقد جاء هؤلاء الفلاسفه جميعاً من بلادهم الى أثينا بعد أن أصبحت بفضل الامبراطورية الاثينية مركزاً للنشاط الفكري فى اليونان. لمزيد من المعلومات عن الفلاسفة السفسطائيين أنظر ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص107 حتى 158

12) د. محمد محسوب، العدالة وأثرها في الشرائع القديمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنوفية، العدد مج13, ع25، 2004، ص350 ومابعدها

13) طبيب تيزينى، غسان فنياس، تاريخ الفلسفة القديمة والوسطية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1982، ص284 وما بعدها

14) على حسين الجابري، الحوار الفلسفي بين حضارات الشرق القديم وحضارة اليونان، د ن، بغداد، 1985، ص182 وما بعدها

15) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة د. فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص191 وما بعدها

16) د. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي (العدالة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص113 وما بعدها

17) د. حربي عباس عطيتو، ملامح الفكر الفلسفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 189

18)د. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي (العدالة)، مرجع سابق، ص114

19)د. محمد محسوب، العدالة، مرجع سابق، ص351ومابعدها

20)د. احمد امين ود. ذكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، ص93

21)د. عمر عبد الحي، الفكر السياسي فى العصور القديمة (الإغريقي_ الهلنستي_ الروماني)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص86

22)د. اميرة حلمى مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 ص147

23)د. أحمد أمين، زكى نجيب، قصة الفلسفة اليونانية، ص149 وما بعدها

24)فقد قال بروتاجوراس قوله المأثور "الانسان مقياس الاشياء جميعاً، هو مقياس وجود ما يوجد منها، ومقياس لا وجود مالا يوجد" جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثانى، ترجمة حسن جلال العروسى، مراجعة وتقديم د. محمد فتح الله الخطيب، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969.، ص31، د. مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية (من صولون حتى ابن خلدون) الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2005، ص35 ومابعدها، د. عمر عبدالحى، الفكر السياسى فى العصور القديمة، مرجع سابق، ص89

25)ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص112 وما بعدها

26)د. أحمد جلال محمود حسن، حرية الرأي في الميدان السياسي (في ظل مبدأ المشروعية)، رسالة مقدمة جامعة عين شمس كلية الحقوق، ص45

27)حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون الى محمد عبده، مكتبة 485، ط7، 2019، ص71ومابعدها

28)د. محمد محسوب، العدلة، مرجع سابق، ص352ومابعدها

29)د. مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص36

30)جورج سباين، تطور الفكر السياسى، مرجع سابق، ص35

31)ولد سقراط حوالي عام 470 ق م فى منطقه قريبه من أثينا تسمى (ألو باس)، وقد امتهن مهنة النحت فى بداية حياته وهي مهنة والده، الا انه قد ترك صناعة التماثيل واهتم بالفكر الفلسفى نتيجة انتشار الفكر الفلسفى فى أثينا وتأثيره عليها فى ذلك الوقت. ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص159

32)د. عزت قرنى، الفلسفه اليونانية حتى أفلاطون، مرجع سابق، ص122

33)د. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص63

34)د. عزت قرنى، الفلسفه اليونانية حتى أفلاطون، مرجع سابق، ص106، 108

35)د. طه عوض غازى، محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص33

36)د. احمد على ديهوم، التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2011، ص240

37)حيث تسببت معارضة سقراط للنظام الديمقراطي الاثينى فى تقديمه للمحاكمة والحكم عليه بالإعدام، بالرغم من أن السبب المعلن وراء محاكمته لم يكن معارضته للديمقراطية، إنما تقدم سقراط للمحاكمة بسبب انه لا يؤمن بآلهة المدينة، كما انه يفسد شباب المدينة بأراءه وكانت هذه الاسباب محل إثارة للافراد الذين يتعصبون لكل ما هو مناهض للدين. د. احمد على ديهوم، التأصيل التاريخى والفلسفى لفكرة الديمقراطية، مرجع سابق، ص240

38)ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص175

39)وللمزيد حول الشروط التي تتوفر في رجل السياسة يراجع عبد الرحمن بدوي، أفلاطون، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص53 وما بعدها

40)د. اميرة حلمى مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص152

41)نقلا عن د. محمد محسوب، العدالة، مرجع سابق، ص357

42)نقلا عن د. طه عوض غازي، محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص35

43)نقلا عن ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص175

44)د. احمد على ديهوم، التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية، مرجع سابق، ص239

45)د. طه عوض غازي، محاضرات في المدخل لدراسة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص35

46)د. محمد محسوب، العدالة، مرجع سابق، ص357

47)د. اميرة حلمى مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص153

48)ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع السابق، ص160

49)ارنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع السابق، ص168

50)د. مصطفى العبادى، ديمقراطية الاثينيين، بحث منشور فى مجلة عالم الفكر، المجلد الثانى والعشرون، العدد الثانى أكتوبر نوفمبر ديسمبر 1993، ص95 ومابعدها

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 121
December 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233